E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/18
25 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٥

مقدمة من إعداد مدير البرنامج

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	الغرض	١	٢
ثانيا -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الناشئ للتعاون الإنمائي	٢-٦	٢
ثالثا -	إدارة التغيير: الأداء بموجب خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥	٧-٨٦	٣
	ألف - تعزيز المكاتب القطرية من أجل تنفيذ التنمية البشرية المستدامة	٨-٣٦	٤
	باء - تعبئة الموارد وبناء الفئات المعنية	٣٧-٥٦	١٢
	جيم - استراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وترتيبات البرمجة اللاحقة	٥٧-٦٠	١٦
	دال - تحسين تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة	٦١-٧٢	١٨
	هاء - تحسين المساءلة الإدارية ونظم المعلومات	٧٣-٨٦	٢٢
رابعا -	النتائج	٨٧-٨٩	٢٧
خامسا -	إجراء المجلس التنفيذي	٩٠	٢٧
المرفق:	نموذج لما تمت الموافقة عليه من مشاريع لعام ١٩٩٥: مبوبة حسب مجالات التركيز		٢٨

أولا - الغرض

١ - على ضوء مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٥، أعيد ترتيب مقدمة التقرير السنوي لمدير البرنامج بحيث تقدم عرضا عاما عن الأداء التنظيمي بموجب الخطة العامة الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥). وتم تقييم الاتجاهات الرئيسية في تنفيذ الأهداف التنفيذية الخمسة للخطة وأبرزت الإنجازات ومجالات التحسين. وترد في السجل الرئيسي للبرنامج الإنمائي معلومات أكثر تفصيلا عن أنشطته خلال عام ١٩٩٥ (DP/1996/18/Add.1).

ثانيا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الناشئ للتعاون الإنمائي

٢ - مع احتفال الأمم المتحدة خلال عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، توالى ظهور أفكار جديدة حول مستقبل التعاون الإنمائي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وتركز التفكير الاستراتيجي في دوائر عديدة على وضع نماذج للتقدم أكثر إنصافا واستدامة تقوم على تعزيز القدرات لتحقيق أساليب الحكم السليمة، وتوسيع المشاركة الشعبية، وتخفيف حدة الفقر، وتجديد البيئة. فمن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، مرورا بمناقشة الجمعية العامة لتوصيات الأمين العام بشأن وضع خطة جديدة للتنمية، انصب الاهتمام الدولي على هذه القضايا. وعلى أساس هذه التطورات، لا تزال الاعتبارات الرئيسية هي إصلاح المساعدة الإنمائية الرسمية، وإصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها باعتبارها منظمة تعمل من أجل التنمية، وتحسين دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية.

٣ - ومن خلال صياغة نموذج التنمية البشرية المستدامة واختباره والدعوة له، أعاد البرنامج الإنمائي تركيز جهوده منذ عام ١٩٩٣ بحيث تكون مهمته أكثر تجاوبا مع السياق العالمي الناشئ. كما عمل البرنامج الإنمائي، في الوقت نفسه، بحزم داخل منظومة الأمم المتحدة للشروع في إصلاحات ترمي إلى تحسين كفاءة خدماته ونوعيتها. ولذلك جاءت النداءات التي تدعو إلى التغيير والمنظمة في طور تجديد نفسها. وفي مطلع عام ١٩٩٥، اعتمدت المنظمة، بعد إجراء مشاورات مكثفة حول المستقبل - داخل البرنامج الإنمائي وبينه وبين أصحاب المصلحة الرئيسيين فيه - إطارا استراتيجيا يجمع مهمتها وأهدافها واستراتيجياتها الجديدة في وثيقة وحيدة للسياسة العامة. ويعتمد هذا الإطار على المبادرات من أجل التغيير التي بدأت في الدورة الخامسة وهو يعكس مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤، الذي أيد فيه المجلس ولاية البرنامج الإنمائي بشأن التنمية البشرية المستدامة. ويعيد هذا الإطار تحديد موقع المنظمة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: أن تكون موردا عالميا للتنمية البشرية المستدامة؛ وأن تكون قوة موحدة للتنمية البشرية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وأن تتولى، قبل كل شيء، رعاية وحفز برامج التنمية البشرية المستدامة الموجهة نحو البلدان والمملوكة من البلدان.

٤ - وعمل المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٢/٩٥، إلى تركيز عمل البرنامج الإنمائي في مجال التنمية البشرية المستدامة على الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية، جاعلا من القضاء على الفقر الأولوية العليا للبرنامج الإنمائي. وحث المجلس البرنامج الإنمائي على التركيز على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية ثابتة، ولا سيما مجال بناء القدرات. وأعيد تأكيد الأهداف الثانوية التي تتسم مع ذلك بأهمية حيوية وتدعم، بوجه خاص، القضاء على الفقر، مثل النهوض بالمرأة وتجديد البيئة وتهيئة سبل مستدامة للمعيشة.

٥ - وأصدر البرنامج الإنمائي أيضا أول خطة عمل على نطاق المنظمة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بغية تطبيق إطاره الجديد. وتهدف خطة البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٥ إلى ربط الأهداف الكلية للمنظمة بأهداف الوحدات على الصعيد العملي من خلال تحديد خمسة أهداف تنفيذية مرحلية يعتبرها كبار الإداريين أولويات تنظيمية رئيسية. وقد أتاح اعتماد هذه الأدوات التخطيطية للبرنامج الإنمائي أساسا أكثر منهجية لوضع نماذج التغيير موضع التنفيذ.

٦ - وانتقل البرنامج الإنمائي، اعترافا منه بالدور المركزي لموارده البشرية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات التنظيمية، نحو نهج للإدارة يركز على البشر، على النحو المبين في استراتيجية إدارة الموارد البشرية التي وافقت عليها لجنة الاستراتيجية والإدارة في أواخر عام ١٩٩٥. وشرع البرنامج الإنمائي، إثر تنفيذ ثلاث خطط متعاقبة لخفض عدد الوظائف، في تطبيق برنامج لإعادة بناء قدرته الفنية والإدارية من خلال الاضطلاع بأنشطة تطوير الموظفين وتوفير الخدمات الاستشارية الوظيفية. واتخذت تدابير خاصة لتقدير الموظفين ذوي الأداء العالي وإتاحة التطوير الوظيفي لموظفي فئة الخدمات العامة وللموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، الذين يمثلون الأغلبية الكبيرة من موظفي البرنامج الإنمائي. واتخذت مبادرات هامة للنهوض بالمرأة وتحقيق الالتزام بالتغيرات التنظيمية. وبالنسبة إلى الموظفين المحليين، قاد البرنامج الإنمائي عملية تحسين ظروف الخدمة على نطاق الأمم المتحدة واعتمد ترتيبات أمنية أفضل في المكاتب القطرية.

ثالثا - إدارة التغيير: الأداء بموجب خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥

٧ - يستند التقييم التالي الى النشرات الفصلية المستمدة من نظام الرصد المتعدد المستويات للبرنامج الإنمائي. ولا يزال هذا النظام، في بعض جوانبه الرئيسية، لم يرق الى مهمة مساندة التقارير الشاملة عن الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظمة. ولئن كان التقييم جاريا على كافة مستويات البرنامج الإنمائي، من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والوحدات المركزية الى الإدارة العليا، فلا بد من زيادة التماسك بين حلقات سلسلة الإبلاغ التي تربط جميع هذه المستويات بعضها ببعض. ولا بد للمديرين أيضا من تعزيز ثقافة الرصد في وحداتهم والتركيز على المعلومات المتصلة بالتقدم المحرز بموجب خطة البرنامج الإنمائي. وتعالج نقطة الضعف هذه عن طريق الأخذ بأشكال موحدة لخطط عمل الوحدات، واعتماد مؤشرات أداء أكثر تماسكا وتعيين موظفي إبلاغ ثابتين في جميع الوحدات. وفي غضون ذلك، بذل كل جهد

ممكن لتقييم وتلخيص أهم الاتجاهات والإنجازات ومجالات التحسين بموجب الأهداف التنفيذية الخمسة لخطة عام ١٩٩٥.

ألف - تعزيز المكاتب القطرية من أجل تنفيذ التنمية البشرية المستدامة

٨ - كان المقصود بهذا الهدف مساعدة المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي على أن تصبح موارد إنمائية أكثر فعالية وتشجيعها على تحويل أهداف التنمية البشرية المستدامة الى برامج عالية الجودة تستجيب لأولويات كل بلد من البلدان. وللمضي قدما في هذا الاتجاه، تحدد خطة البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٥ مجموعة من المنتجات والخدمات في تسعة مجالات أساسية محددة للنتائج. وتوخيا للإيجاز، صنفت هذه المجالات التسعة تحت خمسة عناوين في هذا التقرير.

١ - المبادئ التوجيهية والسياسات والإجراءات والإنجازات

٩ - يتبين من العمل المنجز في هذا المجال خلال عام ١٩٩٥ أن الدعم يقدم الى المكاتب القطرية على وتيرة سريعة في شكل مبادئ توجيهية برنامجية ومذكرات تقنية وإجراءات واضحة لمساعدتها على تصميم برامج التنمية البشرية المستدامة، وأن هذا الدعم سيتسارع عند توزيع مجموعة مواد تعليمية عن التنمية البشرية المستدامة في السياق القطري في نيسان/ابريل ١٩٩٦. كما سيتواصل هذا الدعم لتشجيع المكاتب القطرية على ممارسة مبادرتها الذاتية الوافرة في تصميم البرنامج. وقد بدأت إعادة صياغة المبادئ التوجيهية للبرامج القطرية لمراعاة الأداة الجديدة للإطار التعاوني القطري والعمل ماض فيها جيدا. ومن المقرر كذلك أن يجري في عام ١٩٩٦ تبسيط أشكال وثائق المشاريع وإجراءاتها الإدارية. وأنشئ في إطار ترتيبات البرمجة الجديدة نظام لمراقبة البرامج واستعراضها ودعمها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، صدرت المجموعة الأولى من الإجراءات البرنامجية، وسيصدر ما تبقى من الإجراءات قريبا.

١٠ - ومن النتائج الإيجابية الأخرى المحرزة في هذا المجال إنجاز ما يلي وتوزيعه على المكاتب القطرية: ورقة التوجيه الجديدة المتعلقة بالسياسة العامة والصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ والإجراءات المتعلقة ببرمجة التنمية البشرية المستدامة في إطار مرفق البيئة العالمية؛ وورقة عن سياسات البرنامج الإنمائي بشأن التصحر.

١١ - كما أحرز تقدم في نشر المبادرات الناجحة للتنمية البشرية المستدامة. وقد أعدت ثلاث عشرة حالة من هذه الحالات بالاستناد الى الدروس المستفادة في جميع المناطق وعممت على نطاق واسع. وأصدر المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تقارير مرحلية عن تجاربهما التنفيذية، كما عرضت انجازاتهما بصفة منتظمة في النشرة الالكترونية للبرنامج الإنمائي "أضواء على نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

٢ - بناء القدرات في مجال الحكم والقضاء على الفقر

١٢ - يشكل بناء القدرات شكلا من أكثر أشكال الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تميزا التي ترمي إلى المساعدة في تهيئة بيئات مؤاتية للمشاركة المستدامة من جانب الأفراد في تنميتهم. وتمثلت إحدى النتائج الهامة في هذا المجال في عام ١٩٩٥ في إعداد تقارير وطنية للتنمية البشرية وتحليلات للتنمية البشرية المستدامة بوصفها أدوات لإجراء حوار في مجال السياسات ووضع البرامج. وأعد ما يزيد على ٣٠ بلدا تقارير وطنية عن التنمية البشرية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعتمد هذا العمل اعتمادا شديدا على الإنجازات التي حققها "تقرير التنمية البشرية" العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٣٢ بلدا وإقليما مساعدة في صياغة استراتيجيات تمكن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، باكستان، البحرين، بوتسوانا، بوليفيا، تركيا، بلدان جزر المحيط الهادئ (١١)، جيبوتي، السلفادور، السودان، الصين، العراق، غينيا، الفلبين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، ملاوي. ومن المرجح أن ينضم إليها ٤٠ بلدا أو أكثر تقوم حاليا بوضع أطر للتعاون القطري لتقديمها بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

١٣ - وصحب هذا الاتجاه المتزايد تعزيزا لإدراج التوقعات المتعلقة بالحكم في خطط المؤسسات العامة المختلفة وميزانياتها واستراتيجياتها الاقتصادية الاجتماعية. وشكل تقديم المساعدة في مجال إجراء تغييرات مؤسسية أولوية ذات صلة بالموضوع. فعلى سبيل المثال، طلبت السلطات الوطنية في بابوا غينيا الجديدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون في طليعة المانحين في تدعيم نظام الحكم اللامركزي الجديد في البلد. وفي لبنان، أنشئت وحدة لتنسيق التعاون التقني في مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري. وتقوم الوحدة بتدعيم التنسيق بين الحكومة والمانحين كما تشرف أيضا على برنامج الإصلاح الإداري على نطاق الدولة. وفي إطار البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى أفريقيا، يرأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفريق العامل المعني بإصلاح الخدمة المدنية، وتولى أثناء السنة تنسيق صياغة مبادئ توجيهية لإصلاح الخدمة المدنية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادئ إلى تعزيز دعم المانحين لجهود المنطقة الرامية إلى تقليل البيروقراطيات وتحسين الأداء. وفي السلفادور، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المؤسسات الديمقراطية الوليدة والإصلاح القضائي والانتخابي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين من الناحية الاقتصادية.

١٤ - وتم عن طريق وصلة الاتصالات المباشرة بشأن المسائل الرئيسية ذات الأولوية التي يحتفظ بها مكتب مدير البرنامج مع الذراع التنفيذية في الميدان (بلاغات "الخط المباشر")، نقل الإطار المفاهيمي الذي وضعه البرنامج الإنمائي وعنوانه "من العسر إلى اليسر: استراتيجية منح السلطة والتمكين" إلى جميع المكاتب القطرية بوصفها موجها للأداء. وحددت الاستراتيجية بعض استجابات البرنامج الإنمائي الرئيسية للالتزامين ١ و ٢ من التزامات مؤتمر قمة كوبنهاغن. ووفرت إطارا لتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للأسباب الهيكلية للفقر وتعزيز تهيئة ظروف مؤاتية للتغلب عليه. ومن بين التدابير التي توصي بها

الاستراتيجية مساعدة البلدان من أجل: بناء القدرات على إقامة حكم مسؤول؛ والتكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ وإزالة العوامل العامة التي تحد من المساواة والإنصاف.

١٥ - وفي مجال متابعة اتصالات الخط المباشر هذه، ساعد عدد كبير من المكاتب القطرية الحكومات المضيفة في تكوين ائتلافات مع المجتمع المدني لإعداد وشن حملات وطنية للقضاء على الفقر. ففي بوتسوانا، على سبيل المثال، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد بوتسوانا لتحليل السياسات الإنمائية في تقييم مدى الفقر في البلد وإعادة تقييم وسائل التصدي للعوامل المؤدية إليه. وشملت المجموعات المشاركة الهيئات الحكومية المحلية وممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وفي زمبابوي، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع وبدء خطة عملها الوطنية لتخفيف حدة الفقر. وتستهدف الخطة أفقر الفقراء وهي لا مركزية وتشرك المستفيدين بشكل وثيق في تصميمها وتنفيذهـــا. وركزت المساعدة المماثلة المقدمة إلى نيجيريا على بناء القدرات لتحقيق سبعة أهداف متداخلة هي: تعزيـــز تهيئـــة بيئـــة مؤاتيـــة مـــن السياسات العامة؛ وتعزيز التعليم الوظيفي؛ وتقديم الخدمـــات الصحية؛ وتهيئة سبل مستدامة للمعيشة؛ وحماية البيئة؛ وتعبئة الفئات المدنية؛ وإدرار موارد مالية.

١٦ - وفي تايلند، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في تتبع التقدم المحرز في القضاء على الفقـــر بالاستعانة بالمعايير المتعلقة بالاحتياجات الدنيا الأساسية التي تضم ٣٧ مؤشرا لقياس مستوى التنمية في ٠٠٠ ٦٠ قرية سنويا. وتبذل جهود لتحسين دخول الأسر المعيشية وإمكانية الحصول على مياه شرب نقية والتدريب المهني. وفي فييت نام، وكجزء من برنامج رئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قام البرنامج الإنمائي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بنشر تقرير شامل عن القضاء على الفقر يوفر إطارا للعمل المشترك من جانب الحكومة والمانحين والمجتمع المدني. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، سيجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسحا لمستويات المعيشة، ستسهم نتائجه في صياغة استراتيجيات وطنية للقضاء على الجوع والفقر.

١٧ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية. ويتمثل هدفه في المساعدة على تقليل عدد ضعفاء الحال عن طريق إيجاد فرص عمل لهم. ويساعد أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع خريطة وطنية للفقر تبرز جيوب الفقر وتحدد تحديدا كميا حجم المشكلة وتضع أولويات لإجراءات المتابعة وتنشئ نظاما للإنذار المبكر من أجل اتخاذ إجراءات وقائية. وفي جامايكا، جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلين عن الحكومة ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية لإعداد استراتيجية للقضاء على الفقر تسعى إلى إيجاد فرص عمل وإعادة تدوير رأس المال وتمكين المجتمعات لتهيئة فرص اقتصادية.

١٨ - وفي بلغاريا، وكمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع استراتيجية للعمالة وتقليل الفقر بمشاركة من المنظمات غير الحكومية. وتعتمد

الاستراتيجية على التحليلات السابقة التي أجريت بدعم من البرنامج الإنمائي للأسباب الأساسية للفقر في هذا البلد. ونتيجة لتوجيهات من مقر البرنامج الإنمائي عبر رسائل الخط المباشر واعتمادا على التغذية المرتدة من المكاتب القطرية، اتخذت بالمثل مبادرات للقضاء على الفقر على نطاق واسع في اثيوبيا واندونيسيا والسلفادور والسودان والصين.

١٩ - ويتطلب وضع برامج للقضاء على الفقر ورصدها وتقييمها بطريقة فعالة وجود مؤشرات سليمة للتنمية الاجتماعية. واتخذت خلال السنة عدة مبادرات على المستوى القطري في هذا الميدان المتزايد الأهمية. وفي جيبوتي، وبالتعاون مع البنك الدولي واليونيسيف ووزارة التعاون الفرنسية ومصرف التنمية الأفريقي، بدأ البرنامج الإنمائي العمل مع الحكومة في جمع وتحليل مؤشرات التنمية البشرية والمؤشرات الاجتماعية. وفي الصين، توجه هذه المساعدة إلى دراسة خبرات البلدان الأخرى التي ترصد تنميتها الاجتماعية بطريقة منهجية. وفي ملاوي، يدعم البرنامج الإنمائي الحكومة في وضع نظام للرصد والتقييم لقياس مدى الفقر وتأثيره على صعيد المقاطعات. وفي الهند، يساعد البرنامج الإنمائي المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية في وضع منهجيات لاختبار مدى مراعاة التنمية البشرية المستدامة في المشاريع والبرامج الوطنية.

٢٠ - واتخذ البرنامج الإنمائي تدابير بارزة خلال عام ١٩٩٥ لتنشيط التوعية بقضايا الفقر على نطاق أوسع على الصعيد الإقليمي. وطلب المكتب الإقليمي للدول العربية إجراء دراسة مشتركة بين الأقطار عن تخفيف حدة الفقر وسبل كسب العيش المستدامة. وبدأ المكتب الإقليمي لأفريقيا برنامجا نموذجيا لتمكين المجتمع المدني في مجال تقليل الفقر.واشترك أيضا مع ثلاث مؤسسات غير حكومية في استضافة مؤتمر للسياسات الإقليمية معني بتسخير الشركات للقضاء على الفقر في أفريقيا. وأعاد المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ صياغة برنامجه الجاري للقضاء على الفقر الذي يركز على استراتيجيات القواعد الشعبية وآثارها على السياسات الكلية. وبدأ أيضا برنامجا تعاونيا لتعبئة المجموعات المدنية في البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي ركز على العلاقة بين القضاء على الفقر والاستدامة البيئية عن طريق الربط بين الالتزامات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢١ - وطلب المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إجراء دراسات عن الفقر والإصلاح الاجتماعي على الصعيدين الإقليمي والوطني. وستعرض النتائج على الاجتماع التقني القادم لأمانة مجموعة ريو، وهي هيكل حكومي إقليمي يتابع مؤتمر القمة الاجتماعي من منظور إقليمي. وفي أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٢ بلدا في إعداد وإصدار تقارير عن التنمية البشرية الوطنية. وساعدت التقارير في تقديم مفاهيم التنمية البشرية المستدامة إلى البلدان التي تمر

بمرحلة انتقال وتنشيط النقاش بشأن الأولويات استنادا إلى البيانات الجديدة المتعلقة بظروفها الاجتماعية. وتستخدم الحكومات والمكاتب القطرية حاليا هذه التقارير في وضع استراتيجيات شاملة للقضاء على الفقر.

٣ - وضع البرامج في المجالات الرئيسية الأربعة

٢٢ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال العام إعادة توجيه برنامجه للتركيز على المجالات الرئيسية الأربعة المحددة في ولايته الجديدة. وتمثلت الأنشطة كالمعهود في مزيد من المبادرات سواء المتعلقة بوضع البرامج والمتعلقة بتنفيذها، مع تركيز مزيد من الموارد في عدد أقل من البرامج توخيا لزيادة الفعالية. وهذا الاتجاه بعيدا عن تشتيت الجهود مستمر منذ عام ١٩٩١، ويتضح في الانخفاض الذي شهده مجموع عدد المشاريع في حافظة البرنامج الإنمائي بنسبة ٣٠ في المائة منذ ذلك الحين، حيث انخفض الآن من ٣٥٢ ٥ إلى ٨١١ ٣ مشروعا باستخدام ذات الوعاء تقريبا من موارد البرنامج العالمية. واستمرت المكاتب القطرية أثناء عام ١٩٩٥ في زيادة التركيز على البرامج المتصلة بالقضاء على الفقر والتوظيف والبيئة والنهوض بالمرأة. كما اتجهت إلى تعزيز قاعدة البيانات عن التنمية البشرية المستدامة عن طريق تحليل الحالات وتوليد البيانات وإعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وكذلك إلى تقديم الدعم لوضع السياسات المتعلقة بقضايا التنمية الرئيسية.

٢٣ - وواصلت وحدات المقر دعمها لوضع البرامج بواسطة توفير المدخلات الفنية للمكاتب القطرية ومساعدتها على توضيح أولوياتها. كما أصدر عدد من المنشورات المفيدة والورقات الإرشادية المتعلقة بالسياسة. غير أن وضع البرامج قد جرى بشكل عام، في إطار لا مركزي، ويشير رد فعل الموظفين في الاجتماعات الإقليمية أو المجموعية ومن خلال الدورات التدريبية للمنسقين المقيمين، إلى أن بعض المكاتب القطرية تتوقع الحصول على مستوى أكثر ثباتا من الدعم والتوجيه من المقر. وقد تناولت الإدارة العليا مسألة تعجيل خدمات الدعم التي يقدمها المقر وتعزيزها كمسألة ذات أولوية عليا، وستنشأ هياكل جديدة مشتركة بين المكاتب في عام ١٩٩٦ للتصدي لهذه الحاجة الهامة.

٢٤ - وتدل طبيعة المشاريع التي تمت الموافقة عليها مؤخرا على أن المكاتب القطرية قد بذلت جهودا كبيرة لتشجيع الأنشطة في مجال التنمية البشرية المستدامة، مستخدمة في ذلك مواهبها الذاتية وعناصر القوة الجديدة المتمثلة في المستشارين في مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذين أرسلوا إلى الميدان مؤخرا. ويتم حاليا إعداد قائمة كاملة بالمشاريع التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٥، وستصبح متاحة بحلول منتصف عام ١٩٩٦. ولكن ريثما يتم ذلك، ترد في مرفق هذه الوثيقة عينة من المشاريع التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٥ مرتبة وفقا للمجالات الرئيسية الأربعة من البرنامج. وأضيفت فئة خامسة شاملة لجوانب متعددة وهي أسلوب الحكم. وتبين هذه العينة أن الاتجاهات في وضع البرامج خلال العام اتفقت إلى حد كبير مع الولاية البرنامجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - وبالإضافة الى هذه الجهود المبذولة على الصعيد القطري، أخذت عدة مبادرات مركزيا لدعم تركيز البرامج على احتياجات التنمية ذات الأولوية القصوى. ويذكر من هذه الاحتياجات ما يلي:

القضاء على الفقر، وسبل مستدامة للمعيشة

٢٦ - أتيح مشروعا منشورين بعنوان "القضاء على الفقر: إطار سياسة للاستراتيجيات القطرية" و "السبل المستدامة للمعيشة وتخفيف حدة الفقر"، إلى المكاتب القطرية بغية المساعدة في توضيح عملية وضع السياسات وبرامج الدعم. وكما ورد أعلاه، وزعت أيضا الوثيقة الرئيسية لاستراتيجية البرنامج الإنمائي وعنوانها "من العسر إلى اليسر"، إلى المكاتب الميدانية. وهذه الاستراتيجية تنفيذية في طبيعتها وتركز على طرق ووسائل تصميم برامج استجابية فيما يتعلق بالفقر. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت مجموعة من وحدات الدعم الفني النموذجية فيما يتعلق برصد الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر وتقييمها. وسيعلن عن الوحدة الأولى في أوائل عام ١٩٩٦. كما انضم البرنامج الإنمائي إلى البنك الدولي واليونيسيف لتنسيق وسائل جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالفقر والتوفيق بينها ولتبادل خبرات العمل في بلدان ذات مستويات مختلفة من الفقر. وفي مجال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، بدأ بذل جهود مشتركة فيما يتعلق بالاستراتيجيات مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبعض المانحين الرئيسيين. ومن المتوقع أن يسفر التعاون عن توجيه عملي فيما يتعلق بأطر وأساليب وضع البرامج.

النهوض بالمرأة

٢٧ - أسفر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ عن الرفع من شأن القضايا المتعلقة بالجنسين في دوائر السياسات الدولية وحث على القيام بتقييمات متعمقة لحالة النساء، إذ أنهن غالبا ما يكن أفقر أفراد المجتمع. وفي ضوء هذه التحليلات، أعدت ورقة عن استراتيجية البرنامج الإنمائي تشرح بالتفصيل دور المنظمة ومسؤولياتها في مجال النهوض بالمرأة وذلك بالتشاور مع المكاتب القطرية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات مختارة من المجتمع المدني. وتركز الاستراتيجية على إدراج الأنشطة المتعلقة بالجنسين ضمن المسائل الرئيسية ووضع مؤشرات للفقر تراعي الفوارق بين الجنسين. وستساعد المكاتب القطرية على الاستجابة لطلب مدير البرنامج القيام بمتابعة فعالة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢٨ - وتستند الاستراتيجية إلى اختيار حوالي ٢٠ بلدا لعملية التجريب تشمل مناطق البرنامج الإنمائي الخمس. وتجرى حاليا تقييمات قاعدية في هذه البلدان المختارة من أجل استعراض تجارب وممارسات البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بإدراج القضايا المتعلقة بالجنسين في الأنشطة الرئيسية. والهدف من ذلك هو توثيق ما أحرزه تركيز الاهتمام على القضايا المتعلقة بالجنسين من نجاح وما تعرض له من عقبات، وتحديد النماذج التي يمكن أن تحتذى، وتبادل الدروس المستفادة في المناطق المختلفة، ووضع مؤشرات ومبادئ توجيهية ونقاط إرشادية لوضع البرامج في المستقبل. ويجري تعزيز الشبكات التعليمية، بما في ذلك جهات التنسيق فيما يتعلق بالجنسين في المكاتب القطرية، بغية الشروع في التعليم التفاعلي وتبادل الخبرات.

حماية البيئة وتجديدها

٢٩ - أعدت مشاريع أولية لورقات فنية جديدة فيما يتعلق بالاستراتيجيات في مجال الطاقة والمياه وتمت مناقشتها في إطار البرنامج الإنمائي ومع فنيين وخبراء خارجيين. وستصبح متاحة بحلول شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتم استكمال ورقة عن الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة التصحر. وقد أعيد النظر في استراتيجية البرنامج الإنمائي للأحراج التي وضعت قبل عامين، ويتم حاليا تنقيحها. ويقوم فريق مشترك بين المكاتب تابع للبرنامج الإنمائي ومعني بالغابات بمشاورات كثيفة مع الممثلين المقيمين والفريق الاستشاري المعني بالغابات التابع لمانحين عدة، والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، وفرقة عمل مشتركة بين الوكالات تتكون من البنك الدولي والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة. وثمة مبادرتان جديدتان من المقرر وضعهما موضع التنفيذ في عام ١٩٩٦ هما منهجيات لتقييم رأس المال البيئي ومؤشرات التنمية المستدامة.

٤ - الأولويات المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٠ - أشار مدير البرنامج في بيان أدلى به أمام المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥، إلى المناقشات الجارية عن الأولويات المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه المداولات الداخلية الكثيفة جارية منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لتحديد "التركيز ضمن التركيز" في المجالات ذات الأولوية وهي القضاء على الفقر، والتوظيف والسبل المستدامة للمعيشة، والنهوض بالمرأة، وحماية البيئة وتجديدها، والحكم السليم.

٣١ - وقرر البرنامج الإنمائي توسيع نطاق المشاورات إلى خارج المنظمة وذلك عن طريق مكتب السياسات ودعم البرامج، وفي نهاية عام ١٩٩٥، بدأ يخطط لسلسلة من المشاورات غير الرسمية مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالأولويات المواضيعية. وتم تحديد عشرة مواضيع لمناقشات غير رسمية ستعقد في أوائل عام ١٩٩٦ وأعدت مذكرة موجزة عن كل منها، وهذه المواضيع هي: الطاقة المستدامة، والعلم والتكنولوجيا، والسبل المستدامة للمعيشة، والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وإدماج الجنسين في التنمية، والحكم اللامركزي، وإدارة المعونات والمساءلة، والمياه، وتدهور التربة.

٣٢ - وترد الأفكار الرئيسية المتعلقة بوسائل زيادة التركيز في كل مجال من المجالات ذات الأولوية في المقترحات المقدمة لإطار البرنامج الشامل القادم والتي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وستصف هذه المقترحات الجهود التي ستبذل لتطوير المنهجيات والمبادئ التوجيهية وغيرها من أدوات السياسات والبرامج فيما يتعلق بمواضيع مختارة ضمن مجالات التركيز.

٥ - التعاون والاتصالات بين المكاتب القطرية والمقر

٣٣ - إن وجود اتصالات واضحة واستجابية بين المقر والمكاتب القطرية ضروري لمعنويات الموظفين في الخط الأمامي. ولنجاح إحداث تغيير في منظمة يعمل ٨٥ في المائة من موظفيها في مواقع حول العالم. وفي هذا الصدد، أرسل مدير البرنامج في بلاغات "الخط المباشر" إلى الممثلين المقيمين، معلومات ذات أولوية وتوجيها واضحا عن السياسات والاستراتيجيات التنظيمية. وأصدرت في عام ١٩٩٥ ستة بلاغات خط مباشر شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت جميع المكاتب الإقليمية بعثات إلى الميدان لتشجيع التخطيط المشترك للعمل مع المكاتب القطرية، كما جمعت الممثلين المقيمين في اجتماعات للمجموعات أثناء العام من أجل توضيح الاستراتيجيات الإقليمية ومناقشة الأولويات التنفيذية.

٣٤ - وقد أسفرت التخفيضات التي أدخلت في عملية الميزانية لفترة السنتين عن آثار مباشرة على هيكل المكاتب القطرية ومستوى التوظيف فيها. فكان عام ١٩٩٥، في هذا الصدد، عاما عسيرا بالنسبة للبرنامج الإنمائي. غير أن نوعية المشاورات التي تم المحافظة عليها بين المكاتب والمكاتب الإقليمية ومكتب الشؤون المالية والإدارة، والتي تستند إلى التفكير العميق والمعايير الشفافة، قد ساهمت في التغلب على صعوبات عديدة. كما اتخذت خطوتان جديرتان بالملاحظة لمنح المكاتب القطرية المزيد من المرونة في أعمالها اليومية وهما: تسهيل إمكانية الوصول إلى موارد البرنامج الخاصة عن طريق نقل سلطة الموافقة إلى المكاتب الإقليمية، والعمل بإجراءات أكثر مرونة بالنسبة للإدارة المالية وإدارة شؤون الموظفين. وستنجز عن قريب خطوة ثالثة وهي وضع قواعد جديدة لتنفيذ البرامج من جانب المنظمات غير الحكومية.

٣٥ - ومن التطورات الهامة التي حدثت في عام ١٩٩٥ موافقة الإدارة العليا على مبادرة لتحقيق اللامركزية ترمي إلى وضع إجراءات ونظم وتشغيل وعمليات محسنة من أجل تخويل السلطة للمكاتب القطرية وتعزيز ما تقدمه من خدمات إلى البلدان المضيفة. وستقوم هذه المبادرة باختبار عدة أدوات مثل زيادة تفويض سلطة الموافقة إلى المكاتب القطرية، وقياس الأداء على أساس النتائج، وتحسين نظم المساءلة.

٣٦ - وبينما يستمر بذل هذه الجهود، يشير عدد من المكاتب القطرية إلى أنه من الممكن تحسين عمله بشكل ملحوظ عن طريق تخفيض حجم طلبات المعلومات الواردة من مختلف أقسام المقر، ومنح الأولوية لطلبات المكاتب التي تواجه حالات طارئة، وضمان الاستجابة السريعة للاستفسارات الواردة من الميدان، ومن المتوقع أن تتصدى استراتيجية الاتصالات الجديدة للبرنامج الإنمائي ونظام المعلومات لإدارة البرامج، إلى بعض هذه الأمور. وعلى البرنامج الإنمائي أيضا الاستمرار في منح أولوية عالية لعملية تمكين المكاتب القطرية عن طريق وصلها بالموارد والمعلومات والخبرات المناسبة.

باء - تعبئة الموارد وبناء الفئات المعنية

٣٧ - من المسلم به أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواجه تحديات إنمائية مطردة التعقد، وذلك في وقت تتعرض فيه المساعدة الإنمائية الرسمية لإعادة التشكيل وتتناقص فيه الموارد المتاحة للمؤسسات المتعددة الأطراف وللأمم المتحدة، والمساعدة الإنمائية تتجه بشكل متزايد نحو أهداف إنسانية، كما أن الفئات المعنية في مجال المعونة تتعرض للتقلص. وتعبئة الموارد وبناء الفئات المعنية، على صعيد التنمية البشرية المستدامة، يتصدران بالتالي برنامج العمل لعام ١٩٩٥. وكان ثمة استجابة من دوائر الإدارة العليا تتضمن تقديم استراتيجية ترمي الى زيادة موارد البرامج، على أساس يمكن التنبؤ به ومضمون وكاف، وتحسين التعريف بالبرنامج الإنمائي لدى فئات معنية أوسع نطاقا.

١ - تمويل التنمية البشرية المستدامة

٣٨ - في إطار هذا الاتجاه الجديد، اضطلع بجهد كبير لبث ثقافة تتصل بتعبئة الموارد على كافة أصعدة البرنامج الإنمائي ولدعم عملية جمع الأموال، من خلال الحرص على جودة البرامج الى جانب ربط منتجات وخدمات محددة بالأولويات الوطنية ومصالح المانحين، وثمة مساهمون تقليديون ومساهمون جدد قد دخلوا في الحوار ذي الصلة، وهذا الحوار يجري اليوم على أساس تحليلات دقيقة للسياسات العامة ودورات الميزانية فضلا عن اضطلاع المانحين بزيارات منسقة. وغالبية المكاتب قد بدأت النقاش مع بلدان مانحة جديدة، وكذلك مع مؤسسات تمويلية اقليمية، بهدف توسيع نطاق قاعدتها الأساسية وغير الأساسية. وهناك خطة عمل مستمرة ترمي الى تشجيع الموارد غير الأساسية، وهذه تشمل:

(أ) تحديد مصادر التمويل غير الأساسي وعزوها لأهداف تعبئة موارد المكاتب القطرية؛

(ب) التماس التمويل المشترك من الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛

(ج) توجيه الأموال الرئيسية الأكثر قابلية للتنبؤ نحو المجالات التي تحظى بالأولوية لدى البرنامج الإنمائي؛

(د) إبقاء الأموال المواضيعية لفترات أطول أجلا؛

(هـ) تنظيم التمويل من أجل التنمية الوقائية والعلاجية؛

(و) تحسين آلية اجتماعات المائدة المستديرة؛

(ز) تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتمويل المشترك؛

(ح) الاضطلاع بعمليات لتعبئة الموارد.

٣٩ - وفي إطار هذه الاستراتيجية، يلاحظ أن المكاتب قد نجحت في اجتذاب أموال اضافية من أجل البرامج بجميع القارات، كما هو واضح من حسابات الأنشطة الواردة في سجل البرامج الرئيسية (DP/1996/18/Add.1).

٤٠ - واجمالي دخل البرنامج الإنمائي من المساهمات في عام ١٩٩٥ قد ناهز ١,٨ بليون دولار، والتبرعات المقدمة من أجل الموارد الأساسية للبرنامج تشكل ما يزيد عن ٥٠ في المائة من هذا المبلغ الاجمالي، في حين أن التمويلات المشتركة الموفرة في صورة تقاسم للتكاليف والصناديق الاستئمانية وسائر الايرادات الخارجة عن الميزانية تشكل النسبة المتبقية.

٤١ - وبالاضافة الى ذلك، يلاحظ أن الصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وحساب الطاقة، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف) قد حسنت قاعدة تمويلها الى مستوى ٤٩ مليون دولار من الموارد العادية و ٢٣ مليون دولار من المصادر التكميلية.

٤٢ - واستنادا الى التبرعات المعلنة بحلول آذار/مارس ١٩٩٦، وفي سياق مراعاة تقديرات التبرعات المقدمة الى الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي على يد بلدان لم تتمكن بعد من إعلان تبرعاتها، فإن من المنتظر لتبرعات عام ١٩٩٦ المقدمة لهذه الموارد الأساسية أن تبلغ ٩٠٠ مليون دولار تقريبا. وهذا المستوى يقل عن اجمالي تبرعات عام ١٩٩٥.

٤٣ - ومن بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذين أعلنوا تبرعاتهم حتى الآن، يلاحظ أن مانحي البرنامج الرئيسيين قد قاموا إما بإعلان زيادات في تبرعاتهم أو بالابقاء على تبرعات عام ١٩٩٦ في نفس مستوى العام الماضي. وبعض البلدان الصغيرة بهذه اللجنة قد أدخل زيادات ملموسة. والتقديرات تشير الى أن التبرعات المقدمة في عام ١٩٩٦ من اثنين من المانحين الرئيسيين تقل كثيرا عن مستواها في العام السابق. والتفاصيل ذات الصلة واردة في سجل البرامج الرئيسية (DP/1996/18/Add.1).

٤٤ - وهناك ثمانية بلدان من بلدان البرنامج قد أعلنت عن تبرعات تتجاوز ١ مليون دولار، وثمة بلدان أخرى عديدة قد زادت تبرعاتها فيما يتصل بعام ١٩٩٦. وقد قام عدد من بلدان البرنامج، التي يمر بعضها بمشاكل اقتصادية حادة، باستئناف توفير الدعم للبرنامج الإنمائي، وأحد هذه البلدان قد أعلن عن تبرعه للبرنامج الإنمائي لأول مرة. وتفاصيل ذلك واردة في سجل البرامج الرئيسية (DP/1996/18/Add.1).

٤٥ - والبيانات الأولية للبرنامج الإنمائي تشير الى أنه قد أنشئت في عام ١٩٩٥، ٢٥ صندوق استئمانيا جديدا، كما أغلقت ثلاثة صناديق. والبرنامج الإنمائي يدير في الوقت الراهن ١١٧ صندوقا استئمانيا. وإجمالي الدخل من هذه الصناديق الاستئمانية قد وصل الى ٢١٤ مليون دولار، وقرابة النصف من هذا المبلغ قد قدمت الى صناديق عالمية (بما فيها مرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، وعملية بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١)؛ وغالبية ما تبقى من أموال هذا الصناديق قد كانت من نصيب افريقيا وبرنامج توفير المساعدة للشعب الفلسطيني.

٤٦ - وتقاسم التكاليف ما زال عنصرا أساسيا في مجموع موارد البرنامج الإنمائي. وفي أمريكا اللاتينية، ظل تقاسم التكاليف هذا بمثابة أكبر مصدر على الاطلاق من مصادر تمويل البرنامج. ووفقا لأرقام النفقات التي جمعت في عام ١٩٩٥ أثناء الدورة الخامسة، يلاحظ أن عمليات تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية قد بلغت ٧٠ في المائة من مجموع الموارد القابلة للبرمجة في المنطقة، وإن أرقام التخطيط الارشادية قد بلغت ٩,٦ في المائة، وإن اتفاقات الخدمة الإدارية قد بلغت ١١,٤ في المائة، وأن الصناديق الاستئمانية المتنوعة قد بلغت ١٤,٨ في المائة.

٤٧ - واجمالي ايرادات تقاسم التكاليف فيما يتصل بأمريكا اللاتينية قد ناهز ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥. أما افريقيا فقد تلقت ٣٥,٨ مليون دولار، في حين أنه قد أمكن تعبئة ٢٥ مليون دولار في صورة تمويل مشترك بالدول العربية وغالبية هذا المبلغ قد تأتت من الحكومات. وآسيا قد حصلت على تمويل مشترك يبلغ ٢٠ مليون دولار، في حين أن أوروبا وكمنولث الدول المستقلة قد حظيا بإيرادات لتقاسم التكاليف تناهز ١٠ ملايين دولار من أجل المشاريع الوطنية الاقليمية.

٤٨ - واجتماعات المائدة المستديرة التي تعقد تحت رعاية البرنامج الإنمائي، قد ولدت إعلانات تبرعات ضخمة بالنسبة للعديد من البلدان الافريقية والآسيوية في هذا العام. ومن الأمثلة الملحوظة في هذا الصدد: أنغولا (أكثر من ١ بليون دولار)، وبوتان (٦٥ مليون دولار)، وبوركينا فاصو (٣٣٠ مليون دولار)، ورواندا (أكثر من ١ بليون دولار)، وغامبيا (٤٠٠ مليون دولار)، ولاوس (٥٠٠ مليون دولار)، وملديف (٧٩ مليون دولار)، وناميبيا (٥٨٥ مليون دولار). وفي حين أن هذه الإعلانات بالتبرعات كانت أساسا من أجل دعم برامج ذات إدارة وطنية، فإن ثمة تسليما في الوقت الراهن على نحو أوسع نطاقا بذلك الدور الحفاز الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي فيما يتصل بتوفير هذه التبرعات.

٢ - بناء فئات معنية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٩ - خلال عام ١٩٩٥، اضطلع البرنامج الإنمائي باستراتيجية للاتصال والدعوة ترمي الى عرض صورة واضحة للمنظمة بوصفها وكالة تقوم بمكافحة الفقر على الصعيد العالمي. وهذه الاستراتيجية تسعى أيضا الى تيسير التحالفات الاستراتيجية مع أصحاب المصالح الرئيسيين، وكذلك الى الإسهام في تعبئة الموارد. وثمة تشديد في الوقت الحاضر على المواقف ذات الوجهة الخارجية إزاء تقاسم المعلومات والدعوة، والأخذ

بنهج أكثر استهدافا فيما يتصل بمختلف المجتمعات. وتعزيز تعميم الوسائط الجماهيرية من قبل المكاتب القطرية.

٥٠ - ولهذا الغرض، قامت شعبة الشؤون العامة، بالتعاون مع المكاتب الاقليمية ومكتب الموارد البشرية، بالبدء في تنظيم تدريب في مجال الشؤون العامة من أجل الممثلين المقيمين ونوابهم، فضلا عن منسقي الشؤون العامة، ممن شجعت المكاتب القطرية على تعيينهم.

٥١ - وشن البرنامج الإنمائي أيضا حملة على صعيد المنظمة من أجل إبراز هوية لدى المؤتمرات الدولية الرئيسية في عام ١٩٩٥، وعند متابعة هذه المؤتمرات، وكذلك أثناء الاحتفالات المتصلة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ومن منطلق التمهيد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يلاحظ أنه قد اضطلع، تحت رعاية البرنامج الإنمائي، ببحوث وطنية، وحلقات تدريبية، ولقاءات للجماعات السياسية، وتبادلات على صعيد السياسة العامة، وجولات للصحفيين في مشاريع البرنامج، ومنشورات كثيرة. وهذه التدخلات قد يسرت من التوصل، قبل انعقاد المؤتمرين، الى توافق في الآراء بشأن العديد من التزامات المتابعة الهامة. وأثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يلاحظ أن مناصرة البرنامج الإنمائي للمبادرات المتعلقة بتوفير مبالغ اضافية للبرامج الاجتماعية، من قبيل مفهوم التمويل ٢٠/٢٠ ومرفق المشاركة، قد أثارت اهتمام جهات عديدة. وفي كوبنهاغن وبيجن، أدت "ساعة الفقر" التي قدمها البرنامج الإنمائي الى اجتذاب تغطية كبيرة من وسائط الإعلام. وقد تجاوز ذلك أيضا، مع هذا، "قطار بيجين السريع"، وهو قطار تم إعداده تحت رعاية البرنامج الإنمائي لنقل المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية من أوروبا الشرقية وكمنولث الدول المستقلة الى بيجن، وهؤلاء لم يكن بوسعهم لولا ذلك أن يسافروا الى الصين إبان معمعة التداول بشأن القضايا المتصلة بالجنسين.

٥٢ - وفي عام ١٩٩٥، اتخذ البرنامج الإنمائي خطوات هامة لتعزيز تعاونه مع المنظمات غير الحكومية، ومما شجعه على هذا قبول المجلس التنفيذي لإدخال تعديل على النظم المالية من شأنه أن ييسر من عمل البرنامج مع هذه المنظمات. وقد وقع اتفاق مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهذا الاتفاق سيكون أساسا للتعاون في المستقبل. ومكتب البرنامج الإنمائي بجنيف يضم الآن موظفا من هيئة "العمل من أجل المعونة" كجزء من مبادرة جديدة من مبادرات التعميم. وطوال العام، قام هذا المكتب بشن ما يلزم من حملات، عن طريق المناقشات العامة والمناسبات الإعلامية الجماهيرية والحلقات الدراسية المتعلقة ببناء الوعي بالعديد من البلدان الأوروبية، من أجل تشجيع شراكات للتنمية البشرية يتوسطها البرنامج الإنمائي. ومن الأمثلة الملحوظة، قيامه بتجنيد لاعبي كرة القدم في حملته المسماة "الهدف: تنمية البشر"، وشروعه في مبادرة "التحالف العالمي للمدن لمكافحة الفقر".

٥٣ - والبرنامج الإنمائي قد وضع اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي يقضي بقبول البرنامج لتبرعات من هذه المنظمة في مقابل تمكينها من الوصول الى المعلومات المالية التي لدى البرنامج، بما فيها بيانات حسابات

البرامج والمشاريع. وقد أنشئ مكتب مشترك بين الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي في بروكسل للابقاء على نشاط الاتصال بالشركاء الأوروبيين.

٥٤ - وقد أصدرت نشرة اخبارية أسبوعية تحت عنوان "أضواء على نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" من أجل إبقاء المكاتب القطرية والمنظمات غير الحكومية والوسائط الجماهيرية على علم بأنشطة البرنامج الإنمائي. وهذه النشرة توزع بالوسائل الالكترونية على صعيد العالم بأسره، كما ترسل منها صور مطبوعة بالانكليزية والفرنسية والاسبانية والعربية الى جماهير مختارة.

٥٥ - والمكاتب القطرية قد ساندت هذه الجهود التعميمية من خلال أنشطة عديدة ترمي الى توسيع نطاق التعريف بالتنمية البشرية المستدامة. وقد نظمت، على صعيد البلدان وفيما يتصل بهذه التنمية، حلقات تدريبية ودراسية وندوات، حيث أدت هذه اللقاءات الى اجتماع المسؤولين الحكوميين والمشرعين وجماعات القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني، وذلك في الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا وتركيا وتوغو والسنغال والكاميرون ومالي وناميبيا. وثمة برنامج مماثل كان موضع اتباع، على الصعيد الاقليمي، من خلال المؤتمر الوزاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاجتماعات الاقليمية للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر قمة الأمريكتين في ميامي، وأيضا من خلال نشر ورقة استراتيجية عنوانها "نحو تصور لأمريكا اللاتينية للتنمية البشرية المستدامة".

٥٦ - والمناسبات التي اكتنفت الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة قد أتاحت الفرصة للبرنامج الإنمائي كيما يقوم برعاية عدد كبير من المبادرات لتوعية الوسائط الإعلامية والجماهير أيضا. وإصدار "تقرير التنمية البشرية" في جميع المناطق يشكل حدثا هاما فيما يتصل ببناء صورة المنظمة، وهذا قد أفضى الى تهيئة تغطية صحفية لم يسبق لها مثيل. وزيارات مدير البرنامج لعواصم البلدان المانحة بأوروبا ولعدد من بلدان البرنامج قد عززت من صورة البرنامج الإنمائي وساعدت على تشجيع قضيته وهدفه، مما تكرر أيضا نتيجة برنامجه الكامل لإلقاء الكلمات ونشر المقالات والظهور في الوسائط الجماهيرية التي تغطي أمريكا الشمالية واليابان. والأدوار الهامة، التي أنيطت بالبرنامج الإنمائي في نطاق المتابعة الوطنية للاتفاقات التي أبرمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تشير الى أن الجهود التي تبذلها المنظمة لزيادة التعريف بقدراتها لدى المجتمع العالمي سوف تأتي بأطيب النتائج.

جيم - استراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ وترتيبات البرمجة اللاحقة

٥٧ - اتخذ المجلس التنفيذي قرارين حاسمين خلال عام ١٩٩٥، أنشآ، على التوالي، ميزانية محددة الأهداف وإطارا ابتكاريا لتخصيص الموارد، ووضعا موضع التنفيذ مجال التركيز الجديد والاستراتيجيات الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١ - الإجراء الرئيسي ١: ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٥٨ - اعتمد المجلس التنفيذي في مقرره ٢٨/٩٥ تدابير سيتم بموجبها دعم التصور الجديد والأهداف الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي الوقت نفسه تبسيط المنظمة وتقليص حجمها لكفالة توفير أقصى ما يمكن من الموارد للنفقات البرنامجية. وسيكون التخفيض المقرر في فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ ثالث تخفيض على التوالي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٢. وفي نهاية فترة السنتين الحالية (١٩٩٦ - ١٩٩٧) ستبلغ التخفيضات في التكاليف الإدارية بالأرقام الحقيقية، المعمول بها منذ عام ١٩٩٢ ما مقداره ١٠٦ مليون دولار وسيكون مجموع عدد وظائف الموظفين الأساسيين قد خفض بما يزيد على ٦٠٠ وظيفة. وفي كامل عمليات التخفيض، سيكون المقر قد استوعب معظم عملية التقليص من خلال خفض عدد وظائف الموظفين الأساسيين بنسبة ٣١ في المائة. ويمكن مقارنة ذلك بتخفيض مخطط في القدرات المهنية المماثلة في المكاتب القطرية بنسبة ٤ في المائة فقط. ويعكس هذا الترجيح النسبي جهودا متعمدة الهدف منها صيانة الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه، أولا وقبل كل شيء، منظمة قائمة على مستوى البلدان.

٢ - الإجراء الرئيسي ٢: ترتيبات البرمجة اللاحقة

٥٩ - إن إطار تخصيص الموارد الأساسية الجديد الذي اعتمده المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٥ يحل محل نظام أرقام التخطيط الإرشادية الثابت الذي وضع في عام ١٩٧٠. ويتيح الإطار المزيد من المرونة في توزيع الموارد البرنامجية ويقدم حوافز أكبر لتصميم برامج أكثر تركيزا. وبهذه الطريقة، تنطوي الترتيبات الجديدة على اعتراف بتغير بيئة التعاون الإنمائي التي تركز على الأولويات والأداة والتأثير.

٦٠ - وقد وضعت الترتيبات الجديدة موضع التنفيذ في إطار مجموعة أولية من المبادئ التوجيهية أصدرت إلى المكاتب القطرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ولتنفيذ الترتيبات البرنامجية الجديدة بفعالية وضمان تعزيز تنفيذ البرامج سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

(أ) وضع وتحسين صياغة سياسات وكتب دليل وإجراءات واضحة من أجل تنفيذ الترتيبات الجديدة بسهولة، وذلك عن طريق الاستعراض والتعليقات التي ترد من المكاتب القطرية؛

(ب) وضع نظم لتخصيص الموارد وتعقبها حسب الغرض، وكذلك تحديد الالتزامات وأوجه الانفاق حسب بنود الميزانية، وذلك بهدف رصد وتقييم استخدام الموارد؛

(ج) وضع و/أو تكييف أدوات للتقييم والرصد بهدف تعزيز ورصد محتوى البرامج ونوعيتها وتقديم دعم تقني أقوى للمكاتب القطرية؛

(د) تشجيع لامركزية الترتيبات الجديدة بما يتمشى ومبدأ المساءلة.

دال - تحسين تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة

٦١ - يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، أنه يقوم بدور كبير في السير الفعال لعمل الهيئة العالمية وفي تعزيز الشراكات التنفيذية على مستوى المنظومة من أجل التنمية. لذلك كان تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة هدفا هاما في عام ١٩٩٥. وقد أتاحت الجهود الإصلاحية الجارية داخل الأمم المتحدة، والمؤتمرات العالمية الكبيرة في عام ١٩٩٥ وغيرها من الأحداث الرئيسية في إطار جدول اجتماعات الأمم المتحدة فرصا كثيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبرهن على كفاءته العالمية في الجمع بين برامج سياسات الأمم المتحدة وميزته القطرية في الاضطلاع بأعمال المتابعة.

٦٢ - ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٤، اتخذ مدير البرنامج عددا من المبادرات بالنيابة عن الأمين العام لتعزيز التنسيق في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال التعاون وتنسيق الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري. وأوكلت إليه كذلك مهمة إدارة وتعزيز شبكة المنسقين المقيمين. وخلال عام ١٩٩٥، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى عدد من المبادرات المنبثقة من هذه المسؤوليات.

١ - تقديم الدعم إلى الأمين العام من أجل تماسك السياسات وتنسيقها

٦٣ - على إثر توصيات الأمين العام بشأن خطة جديدة للتنمية وما تلا ذلك من مناقشة لهذه التوصيات أجراها الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة، قام مدير البرنامج بدور فعال في عقد ثلاثة اجتماعات رئيسية واجتماع مشاورات ضمت كبار المسؤولين في الأمم المتحدة. واجتمع كبار المسؤولين العاملين في نيويورك في تسع مناسبات برئاسة مدير البرنامج. وتم وضع خطة لإجراء مشاورات وثيقة بين الأمين العام، ومدير البرنامج وكبار المسؤولين الآخرين في إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ولجانها الإقليمية. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى اتفاقات هامة في وقت سريع نسبيا بشأن آليات لتحقيق المزيد من التماسك بين الأنشطة الإنمائية للمنظمة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٦٤ - وأنشأ كبار المسؤولين، بقيادة مدير البرنامج، عددا من الأفرقة لتعالج المسائل التالية: تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز (ويرأس هذه المجموعة مدير البرنامج المعاون)؛ وتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ ووضع استراتيجية إعلام محسنة للأمم المتحدة.

٢ - المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا

٦٥ - ساعد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد شكل المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا على صعيد منظومة الأمم المتحدة في عملية بدء التنفيذ الرسمي الناجح للمبادرة التي تمت مؤخرا في نيويورك وإقامة وصلة بالسواتل لربط جنيف وأديس أبابا. وفي الوقت نفسه، بدأ تنفيذ المبادرة في المدن التي تقع فيها مقار أهم الوكالات التابعة للأمم المتحدة وفي العديد من العواصم الأفريقية. وسيساعد الدور القيادي الذي يضطلع به مدير البرنامج في لجنة التوجيه، التي تضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والبنك الدولي، في تحقيق الآمال المعلقة على هذه المبادرة وعلى تحقيق التغييرات الجديدة في النهج المتعدد الأطراف المتعلق بالمساعدة الإنمائية في أفريقيا. وقد آذن التنفيذ الرسمي للمبادرة ببدء عملية تعبئة سياسية ستتواصل لفترة سنة ويشترك في رئاستها مدير البرنامج والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستضمن لجنة التوجيه أن يتم وضع خطط تنفيذ عملية، واستراتيجيات لتعبئة الموارد، وآليات لرصد البرامج. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور القائد أو القائد المشارك أو الوكالة المشاركة في عناصر كثيرة من المبادرة، لا سيما ما يتعلق منها بتنمية القطاع الاجتماعي، والقضاء على الفقر والحكم الجيد. وسيضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام في كفالة نجاح تنفيذ المبادرة.

٣ - المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة

٦٦ - قام أيضا كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، متوخين نهجا وضعه مدير البرنامج بناء على طلب الأمين العام، باتخاذ إجراءات لإدماج أنشطة الوكالات التي يعمل فيها كل منهم في مجال متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. والهدف من هذا البرنامج هو تقديم مساعدة منسقة إلى البلدان في الربط بين نتائج المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا وفي ترجمتها إلى سياسات وطنية وبرامج وطنية. واتفق المسؤولون على وضع خطة عمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية. ولتحقيق هذه الأهداف تم في إطار المبادرة الحالية للجنة التنسيق الإدارية اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) إنشاء ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات على صعيد المقار تعنى بما يلي: '١' تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛ '٢' العمالة الكاملة والسبل المستدامة للمعيشة؛ و '٣' تهيئة بيئة ملائمة من أجل تنمية مستدامة محورها البشر، يرأسها على التوالي صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي؛

(ب) تمهيد السبيل للأمين العام لاقتراح لجنة مشتركة بين الوكالات تركز على تمكين المرأة والنهوض بها. وستدرس هذه المجموعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بطريقة متكاملة وتشمل مجالات محددة تتعلق بتمكين المرأة والنهوض بها لا تتناولها أفرقة العمل الأخرى المشتركة بين الوكالات؛

(ج) دعوة اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى وضع خطط عمل متضافرة على الصعيد الإقليمي لدعم أهداف تلك المؤتمرات؛

(د) الطلب إلى الأمين العام إصدار توجيات إلى المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة للقيام، بالتعاون الوثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بإنشاء أفرقة عمل تعنى بمواضيع محددة على الصعيد القطري تعكس الحالة والأولويات والاحتياجات القطرية الخاصة فيما يتعلق بأهداف المؤتمر الرئيسية.

٤ - تقديم التدعم إلى شبكة المنسقين المقيمين

٦٧ - شهد عام ١٩٩٥ تغيرا حقيقيا في التفكير داخل الأمم المتحدة ووكالاتها بشأن طرق تحقيق أقصى تأثير ممكن للأنشطة التنفيذية عن طريق تعزيز شبكة المنسقين المقيمين. وقاد هذا التغير الأمين العام ودعمه في ذلك بقوة مدير البرنامج، وبضغط سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء الداعية إلى الإصلاح. ومن الإجراءات الهامة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو شجع على اتخاذها لتعزيز هذا التغير، استلهاما لقرار الجمعية العام ١٩٩/٤٧، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

(أ) إنشاء مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة لدعم المنسقين المقيمين وتقديم دعم مالي معزز لهذه الوظيفة؛

(ب) تأييد لجنة التنسيق الإدارية لبيان سياسي رئيسي بشأن دور شبكة المنسقين المقيمن وسير عمله؛

(ج) التسديد الكامل للاعتماد البالغ مليوني دولار والمخصص لموارد البرنامج الخاص ليستخدمه المنسقون المقيمون لتنفيذ مبادرات تنسيق المعونة؛

(د) توسيع المجموعة التي يجري تعيين المنسقين المقيمين منها بإضافة ١٠ منسقين مقيمين يسحبون مباشرة من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى؛

(هـ) وضع تعريفات أدق لمهام المنسقين المقيمين على أساس توضيح الفروق بين احتياجات كل قطر على حدة؛

(و) قيام المنسقين المقيمين بتقديم الدعم الفعال من أجل إعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية في ٨٦ بلدا. وزاد عدد هذه المذكرات التي تم إعدادها في نهاية عام ١٩٩٥ على ٤٠ مذكرة استراتيجية قطرية؛

(ز) المواءمة الكاملة لدورات البرمجة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة في ٢٧ بلدا، مع تحقيق تقدم كبير في ٥٥ بلدا آخر؛

(ح) تخصيص نسبة ٦ في المائة من مجموع موارد البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأغراض تنسيق المعونة ودعم منظومة الأمم المتحدة؛

(ط) وضع مجموعة من برامج التدريب مصممة خصيصا للمنسقين المقيمين ذوي الخبرة في مجال التعاون مع مركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية. وفي منتصف عام ١٩٩٦، سيكون قد تم عرض أفكار وأساليب جديدة على ٦٠ منسقا مقيما جديدا و ٦٠ منسقا مقيما ذا خبرة. وتم عقد ١٥ حلقة عمل بشأن إدارة التنسيق الميداني لكبار ممثلي منظومة الأمم المتحدة؛

(ي) وظائف منسقين مقيمين للأفرقة المواضيعية للأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ٦٧ بلدا.

٦٨ - وانتهت عملية للتقييم الاستراتيجي لشبكة المنسقين المقيمين في أواخر عام ١٩٩٥ أجراها مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي. ويجري إعداد تقرير سيتضمن أفكارا متعمقة عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز النظام.

٦٩ - وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٢٠/٥٠، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم إلى شبكة المنسقين المقيمين. وعلاوة على ذلك، أكدت الجمعية العامة بوجه خاص على أنه ينبغي تسهيل متابعة متساوقة ومنسقة لأهم مؤتمرات الأمم المتحدة على الصعيد الميداني. وأكدت كذلك الأمم المتحدة من جديد الحاجة إلى تعزيز مسؤولية المنسقين المقيمين وسلطتهم فيما يتعلق بتخطيط البرامج وتنسيقها. وينبغي أن تسهم بوضوح جميع التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشار إليها أعلاه في التنفيذ الكامل للولاية الجديدة للمنسقين المقيمين.

٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان التي تمر بأزمات

٧٠ - نظرا لاشتداد الحاجة الى تقديم خدمات إنمائية المنحى الى البلدان التي تمر بأزمات، كثف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده خلال السنة المستعرضة ليصبح شريكا أقوى لوكالات الأمم المتحدة وإداراتها المعنية باللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من ضحايا الكوارث الناجمة عن النشاط البشري والكوارث الطبيعية. ولا يزال يجري التوسع بقدر كبير في الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي على المستوى القطري في بناء السلام والمصالحة الوطنية والتعمير. وقد تم الاضطلاع، أو هو جار حاليا، بمبادرات هامة في أنغولا ورواندا والضفة الغربية وغزة وكمبوديا وموزامبيق وفي بلدان أمريكا الوسطى، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص لتعبئة الموارد اللازمة للإنعاش بعد انتهاء الأزمة. وكما ذكر سابقا، فإن اجتماعي المائدة

المستديرة اللذين عقدا برئاسة البرنامج الإنمائي في أنغولا ورواندا في عام ١٩٩٥ أسفرا عن تدبير نحو بليون دولار من أجل التعمير.

٧١ - وأخذ البرنامج الإنمائي على عاتقه أيضا التزاما هاما بدعم إدارة الشؤون الإنسانية، وذلك بالعمل على ضمان أن يكون المنسقون المقيمون في البلدان التي تعتريها حالات طوارئ معقدة أو ما يماثل ذلك، على درجة من التدريب والخبرة تمكنهم من الاضطلاع بمهامهم بفعالية بوصفهم منسقين للجهود الإنسانية للأمم المتحدة. كذلك، تقوم في الوقت الحالي فرقة عمل مكونة من البرنامج الإنمائي والبنك الدولي بوضع برامج تعاونية نموذجية في عدد من البلدان المستهدفة.

٧٢ - وجرى تعزيز شعبة الاستجابة للطوارئ لكي تدعم المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في طائفة متنوعة من حالات الأزمات وحالات ما قبل الأزمات وما بعدها. واعتمدت قواعد وإجراءات جديدة تتسم بمزيد من المرونة لتستخدم في هذه الظروف الاستثنائية. وبدأ العمل بشكل جديد في إعداد قوائم بالموظفين المؤهلين للاضطلاع بمهام إدارة الأزمات. ومع ذلك، يلزم إحراز مزيد من التقدم في تصميم الآليات التي تكفل المرونة في إيفاد موظفي البرنامج الإنمائي للخدمة في حالات الطوارئ.

هاء - تحسين المساءلة الإدارية ونظم المعلومات

٧٣ - حظى تعزيز إحكام المساءلة والشفافية في إدارة الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأولوية العليا طوال العامين الماضيين. وكما أكدت خطة البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٥، فإن المساءلة في المنظمة تغطي جانبين هما الإدارة المالية، ونوعية الأداء البرنامجي وتقييمه. ويغطي هذين الجانبين ويدعمهما أمران حيويان هما الأداء الفردي والدعم الفعال بالمعلومات.

١ - المساءلة المالية: مراجعة الحسابات والاستعراضات الإدارية

٧٤ - تقضي خطة البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٥ بالتوسع في عملية مراجعة الحسابات باستخدام شركات فنية مستقلة. وخلال السنة، المستعرضة أنجزت شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري ١٠٩ عمليات مراجعة للحسابات، أجرى المراجعون الإداريون ٤٠ عملية منها وأجرت شركات استشارية خاصة الـ ٦٩ عملية الأخرى. واضطلع المراجعون الإداريون بـ ١٥ مهمة للرصد في إطار التنفيذ الوطني، وقامت السلطات الوطنية لمراجعة الحسابات وشركات خاصة بمراجعة حسابات ٨٩٩ برنامجا ومشروعا بـ ٧٢ حكومة. ولقد امتد الاتجاه الذي بدأ في آسيا نحو تكليف شركات استشارية بمراجعة حسابات المكاتب القطرية الى افريقيا، حيث تعاقد مركز الخدمات الاقليمي في هراري مع مجموعة دولية لهذا الغرض. ومن عمليات مراجعة الحسابات التي حظيت باهتمام خاص في عام ١٩٩٥ العمليات التي جرت في أنغولا والبحرين وبربادوس وبوليفيا والسودان وغانا وليبريا وعملية مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وأنجزت أيضا استعراضات إدارية وعمليات مراجعة لحسابات خمسة مكاتب قطرية في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان).

٧٥ - ومن التطورات الهامة الأخرى، استمرار تحسن معدلات الامتثال فيما يتعلق بمراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا، إذ ارتفعت هذه المعدلات من ٨ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٥٨ في المائة بالنسبة للتقارير المطلوب تقديمها في عام ١٩٩٤ والى ٦٩ في المائة بالنسبة للتقارير المطلوب تقديمها في عام ١٩٩٥. ويعزى هذا الاتجاه المشجع الى ازدياد اليقظة في الرصد.

٧٦ - وتضطلع شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري بمسؤولية المراجعة الداخلية لحسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي عام ١٩٩٥، شملت تغطية الشعبة لأنشطة هذا المكتب المشاريع الممولة بالمساهمات القائمة على تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية، وترتيبات التمويل الذاتي. وإثر عقد اتفاق بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، أنجزت أيضا مراجعة البيانات المالية لعام ١٩٩٤ لـ ٢٦ اتفاقا من اتفاقات الخدمات الإدارية.

٧٧ - وأصدر البرنامج الإنمائي طبعة منقحة من نظامه المالي وقواعده المالية بالاسبانية والانكليزية والفرنسية. وصدرت طبعة منقحة من دليل شؤون الموظفين الثاني (الموظفون الدوليون) باللغة الانكليزية وستصدر النسختان الاسبانية والفرنسية في عام ١٩٩٦. وأنجز الكثير من العمل في إعداد تنقيح كامل للدليل التنظيمي. وقد أعد مشروع هذا الدليل، ومن المتوقع إنجاز صيغته النهائية في عام ١٩٩٦.

٧٨ - وبالإضافة الى هذه التدابير، كلفت فرقة عمل برئاسة المدير المساعد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بإجراء استعراض شامل لسياسات وممارسات المساءلة المعمول بها في البرنامج الإنمائي. وسيقدم تقرير بهذا الشأن الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في عام ١٩٩٦.

٢ - المساءلة الفردية

٧٩ - يكمن جوهر تعزيز المساءلة الفردية في تحديد توقعات واضحة ومتفق عليها بصفة مشتركة منذ البداية، وفي جعل الموظفين خاضعين للمساءلة عن تحقيق هذه التوقعات. وخلال السنة المستعرضة، بادر مدير البرنامج، بالإضافة الى إصدار تعميمات تبين تفصيلا واجبات الموظفين المسؤولين عن مختلف جوانب الإدارة المالية وإدارة شؤون الموظفين، الى إنشاء اللجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية الشخصية والمسؤولية المالية للنظر في الحالات التي تنطوي على ارتكاب مخالفات للنظام المالي والقواعد المالية؛ وزيادة تطبيق الإجراءات التأديبية في حالات إساءة السلوك الوظيفي؛ وإعادة النظر في النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في تطبيق لا مركزية وتفويض السلطة ووضع تدابير لتعزيز المساءلة الإدارية؛ وتأييد إصدار مدونة للمبادئ الأخلاقية والتوجيهية بشأن المسؤوليات المهنية للموظفين في ممارسة واجباتهم الرسمية؛ وزيادة الشفافية بربط الأداء الفردي بخطة البرنامج الإنمائي من خلال خطة عمل الوحدة. وهذه الخطوات، مقترنة بالتدابير

الأخرى المذكورة في هذا الفرع، تجعل البرنامج الإنمائي في مقدمة الحملة الرامية الى زيادة المساءلة في الأمم المتحدة.

٣ - التقييم وقياس الأداء البرنامجي

٨٠ - قدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية المعقودة في عام ١٩٩٦ تقرير كامل عن الأنشطة التقييمية التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي خلال عام ١٩٩٥ (DP/1996/14). وكما ذكر في ذلك التقرير، استمر التركيز في التقييم على ثلاثة عناصر رئيسية، هي: الاستدامة، والإدارة على أساس النتائج، ونشر نتائج التقييم. وخلال السنة المستعرضة، اكتمل إعداد حافظة ضخمة من التقييمات الاستراتيجية بشأن المواضيع التالية: التنفيذ الوطني؛ واشتراك البرنامج الإنمائي في التمويل؛ ووظيفة المنسق المقيم؛ والعلاقة بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ ودور البرنامج الإنمائي في قطاع الطاقة.

٨١ - وقد ساعدت هذه الدراسات المستقلة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بوظيفته الجوهرية المتعلقة بالمساءلة في مجالات عظيمة الأهمية بالنسبة للمنظمة. وقد أثبتت أيضا ما كان في بادئ الأمر افتراضا نظريا بوجه عام، وهو أن التقييمات الرئيسية يمكن أن تدعم دعما فعالا عمليات صيانة الاستراتيجيات ووضع السياسات وصنع القرارات المتعلقة بالمسائل الأساسية. وأحيلت نتائج هذه الدراسات الى الإدارة العليا لتراعي لدى وضع السياسات ولتدعم عملية صنع القرارات المتعلقة بمتابعتها، وقد أدمجت الدروس المستفادة في ورقات للسياسة العامة، وتم في بعض الحالات إصدار مبادئ توجيهية جديدة ويجري ذلك حاليا في حالات أخرى. وهكذا فإن هذه الدراسات تساعد على كفالة مكانة ممتازة للتقييم في تحديد مسار المنظمة. وبالإضافة الى ذلك، وضع مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي سلسلة جديدة من المنشورات عن "الدروس المستفادة" في إطار مسعى البرنامج الإنمائي الى أن يصبح منظمة تتعلم من المعارف والنتائج التي تسفر عنها الدراسات التقييمية، وتطبقها. وصدرت في هذه السلسلة حتى الآن سبعة منشورات وزعت على جميع المكاتب القطرية وفي المقر بأكمله. وشرع أيضا في إعداد دليل تدريبي للبرنامج الإنمائي عن تقنيات التقييم القائم على المشاركة وسينشر هذا الدليل بحلول منتصف عام ١٩٩٦.

٨٢ - وعوجلت المسائل المتعلقة بنوعية البرامج باستحداث نهج جديد هو نهج تقييم أثر البرامج وأدائها. والقصد من هذا النهج هو تمكين البرنامج الإنمائي من قياس نتائج البرامج والإبلاغ عنها بوضع أساس موضوعي لقياس الأداء في مرحلة التخطيط/التصميم، وتحقيق الأثر عن طريق الرصد الذي يستهدف النتائج في مرحلة التنفيذ، واكتساب فهم أفضل لأثر كل برنامج من خلال تقييم القيمة المضافة لدى انتهاء ذلك البرنامج. وسيوفر هذا النهج، عندما يكتمل اختباره، وسيلة تعالج بها في المنظمة بأكملها نوعية النتائج البرنامجية وأثرها وقد وسع نطاق المرحلة التجريبية لهذا النهج خلال السنة المستعرضة ليشمل بعض مراكز التجريب. وقد تم تعريف أربعة مكاتب قطرية (بوليفيا وكوستاريكا وفييت نام ومصر) بنهج تقييم أثر البرامج وأدائها، وهي تطبق مفاهيمه حاليا في المراحل التصميمية لنخبة من البرامج.

٨٣ - ويولي البرنامج الإنمائي أولوية مستمرة لتنمية قدرات البلدان المضطلع فيها ببرامج على تقييم البرامج الوطنية، حيث يواصل منذ عدة سنوات توفير التدريب في مجال التقييم والرصد للمكاتب القطرية والحكومات الشريكة، مستكملا مناهج الدورات التدريبية بصفة دورية لمراعاة ما يجد من اتجاهات مختلفة. وفي عام ١٩٩٥، رعى البرنامج الإنمائي حلقتين دراسيتين عقدتا على الصعيد دون الإقليمي، في اثيوبيا والأرجنتين، واشترك فيهما الموظفون الوطنيون لدى البرنامج الإنمائي، والنظراء الحكوميون، والمنظمات غير الحكومية. وعقدت حلقة دراسية ثالثة في ماليزيا في آذار/مارس ١٩٩٦. وتم من خلال هذه الحلقات الدراسية تدريب ٩٠ شخصا على التقنيات الجديدة للرصد والتقييم، ويضاف الى ذلك أن الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الحلقات ستسهم في إجراء تنقيح للمبادئ التوجيهية الحالية للتقييم بغية جعلها أكثر تمشيا مع الواقع وتيسير استعمالها على المكاتب القطرية.

٨٤ - وبذل البرنامج، بصفته رئيس الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم، جهودا جمة في الدعوة الى اتباع نهج مشتركة في رصد وتقييم المسائل موضع الاهتمام على نطاق المنظومة. وستكون روح المشاركة هذه ضرورة بالغة الأهمية لنجاح مهمة الفريق الجديدة وهي رصد تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرصد والتقييم المنبثقة عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٨٥ - ويضطلع البرنامج الإنمائي أيضا بمهمة عقد الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وقاد البرنامج الإنمائي في السنتين الماضيتين عملية وضع مجموعة منسقة من المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم كي تطبقها الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية إطارا عاما يمكن لكل وكالة أن تكيف داخله إجراءات وممارسات الرصد والتقييم الخاصة بها أو أن تعيد توجيهها.

٤ - إدارة المعلومات

٨٦ - إن مهمة تحديث نظام إدارة المعلومات في المنظمة، وهو نظام يتألف من نظم فرعية عديدة مصممة في بيئات مختلفة ومن أجلها في أوقات مختلفة، هي مهمة كبيرة ستحقق على مراحل خلال فترة من الزمن. وحقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنة بعض التقدم في تحديد وتطوير ما يلزم لإنجاز أنظمة الدعم القادرة على تلبية احتياجاته في مجال المعلومات من حيث الهياكل الأساسية للاتصالات، وتصنيف بيانات البرامج، والموارد البشرية، وإدارة البرامج. ومن بين المبادرات ذات الأولوية المقدمة خلال عام ١٩٩٥ يلاحظ ما يلي:

(أ) تم إنشاء لجنة دائمة للإشراف على إعادة تصنيف مشاريع الدورة الخامسة وفقا للمجالات الجديدة التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتبر هذا العمل حلا قصير الأجل لتلبية الحاجة إلى المعلومات فيما يتعلق بالاتجاهات البرنامجية الأخيرة. ويجري دراسة النهج الطويل الأجل. ويعتزم إكمال هذا العمل خلال الربع الأول من عام ١٩٩٦؛

(ب) تم اعتماد نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وهو نظام دعم طورته واستخدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة، لكي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٤ من أجل تحديث إدارة شؤون الموظفين. وفي عام ١٩٩٥، تم إدخال تحسينات على الإصدار الأول لنظام المعلومات الإدارية المتكامل لتلبية الاحتياجات من الموارد البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع. وتجري في الوقت الراهن عملية التدريب عليه ومن المقرر أن يجري التنفيذ في الربع الأول من عام ١٩٩٦ في وحدات المقر؛

(ج) الإدارة المتكاملة للبرامج، وهي استراتيجية شاملة لإدارة المعلومات تم اعتمادها في عام ١٩٩٤ لتلبية احتياجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم البرامج تقتضي تنفيذ فرادى المشاريع بسرعات متفاوتة خلال مراحل التنمية الأربع، مع تسليم النواتج على مراحل. وفي إطار الإدارة المتكاملة للبرامج، أصبحت ستة مشاريع في حالة تشغيلية خلال عام ١٩٩٥:

'١' مشروع الإدارة اللامركزية للبرامج، وهو يعمل كحفاز لمشاريع أخرى من مشاريع الإدارة المتكاملة للبرامج. وينسق البعدين الوظيفيين للمنظمة: الإدارة التنفيذية وإدارة البرامج. وقد أجرى المشروع أنشطة لتقصي الحقائق، بما في ذلك لقاءات مع موظفي المقر والمكاتب القطرية لتحديد احتياجات المستعملين في مجالي الإدارة والمعلومات ولتحديد الأولويات. وستتوفر قريبا نتائج وتوصيات المشروع، وسيليها نموذج مفاهيمي؛

'٢' مشروع نظام إدارة الوثائق يرمي إلى تحديد وتطوير وإنجاز آلية لمناولة الوثائق الكترونيا. ومن المقرر أن تتم تجربة هذه الآلية خلال عام ١٩٩٦ في وحدات مختارة في المقر وفي المكاتب القطرية؛

'٣' مشروع نظام الإدارة المالية للمشاريع الذي وفر بديلا لنظام إدارة البرامج والمشاريع في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم النظام الجديد بتحديث عملية تعقب ميزانية ونفقات المشاريع. ومن المقرر أن يسهل المشروع عملية الإبلاغ المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحلول نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٦؛

'٤' مشروع إدارة المعلومات المالية الذي يختبر في الوقت الراهن بديلا لنظام إدارة البرامج والمشاريع في المكاتب القطرية في ١٣ مكتبا على امتداد منطقتين. وهذه الأداة المحسنة ستحل أيضا محل نظام الرصد المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني وتقدم تحويلات الكترونية كاملة للبيانات المالية بين المكاتب القطرية والمقر؛

'٥' مشروع لدعم احتياجات المنسقين المقيمين من المعلومات، وهي الاحتياجات التي تم تحديدها في الآونة الأخيرة ويجري صياغتها؛

'٦' مشروع لتعزيز التعاون الإنمائي ونظام التحليل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد أحدث المشروع عددا من التحسينات الوظيفية والتقنية للآلية الالكترونية التي تنتج المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بواسطتها تقارير التعاون الإنمائي. والصيغة الجديدة جاهزة ويجري توزيعها على المكاتب القطرية.

رابعا - النتائج

٨٧ - شهد عام ١٩٩٥ خطوات جريئة ومبتكرة اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإبقاء على وضعه كرائد في الاصلاح المؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد تركزت التغييرات التي تم استحداثها حتى الآن بتشجيع وتوجيه من المجلس التنفيذي على: (أ) تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأهداف الإنمائية ذات الأولوية العليا؛ (ب) بناء منظمة أصغر حجما تخضع لمساءلة أكبر؛ (ج) تعزيز نوعية البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستجابتها وأثرها؛ (د) دعم منظومة الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين؛ (هـ) تعزيز خدمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشعوب التي تمر بأزمات؛ (و) إنشاء شراكات جديدة للتعاون الإنمائي. ويجب أن تستمر قوة الدفع التي ولدتها هذه الاتجاهات.

٨٨ - طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال أول خطة له على نطاق المنظمة إطارا مفيدا لتكييف موارده البشرية والمالية والتقنية مع رؤيته وأهدافه واستراتيجياته العامة. وخلال هذه العملية، طورت المنظمة استراتيجية للموارد البشرية تقوم على الاستثمار في مجالات الاختصاص الأساسية التي ستحتاج إليها المنظمة وموظفوها لادارة التغييرات وتحقيق مهامها الجديدة بنجاح. وقد أكد أيضا تنفيذ الخطة على القوة الكامنة في اتباع نهج جماعي للتصدي للتحديات التي تواجه جميع الوظائف والمكاتب والوحدات.

٨٩ - وخلال السنة قيد الاستعراض، تم قطع أشواط جلية نحو الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجاه نفسه وتجاه الجهات المستفيدة عندما باشر بهذه الخطة. ولا تزال معظم هذه الالتزامات، بطبيعتها، ذات صلة كبيرة بالعمل الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالفعل، ظلت الأهداف التنفيذية الخمسة للخطة نافذة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦. والنتائج التي تم تحقيقها، والأهم من ذلك تلك النتائج التي لا يزال يتعين تحقيقها، ستؤثر على اختيار الأهداف التي ستحدد لفترة الخطة القادمة ـ وكذلك السرعة التي سيتم بها تنفيذ هذه الأهداف. وما تم تحقيقه خلال السنة من إنجازات مذكورة في هذا التقرير يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قاعدة لمواجهة المستقبل بثقة.

خامسا - إجراء المجلس التنفيذي

٩٠ - ربما يود المجلس التنفيذي أن يحيط علما بهذا التقرير.

المرفق

نموذج لما تمت الموافقة عليه من مشاريع لعام ١٩٩٥: مبوبة حسب مجالات التركيز

القضاء على الفقر

على الصعيد الإقليمي

تمكين المجتمع المدني وتخفيف الفقر في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛
التعاون بين دول أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة في مجالي القضاء على الفقر، وشؤون الحكم؛
تطوير منطقة مورمانسك؛
أثر السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسات المالية على القضاء على الفقر في جنوب آسيا؛

على الصعيد الوطني

إندونيسيا	-	برنامج عن الفقر
أنغولا	-	حلقة عمل عن التنمية البشرية المستدامة
بلغاريا	-	التأمينات الاجتماعية
تايلند	-	خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
توغو	-	تقليل الفقر عن طريق تلقين المهارات الأساسية
جزر القمر	-	مجلس لتخفيف الفقر
زامبيا	-	إعادة تأهيل وتنمية القطاع الاجتماعي
السلفادور	-	تطوير المزارعين الصغار
السودان	-	برنامج لتطوير المناطق
الصومال	-	برنامج لإعادة تأهيل الريف
الصين	-	برنامج القضاء على الفقر
فييت نام	-	دراسة متعددة القطاعات للفقر
	-	تقرير للأمم المتحدة عن الفقر
كمبوديا	-	برنامج إعادة التوطين والتجدد
المغرب	-	تخفيف الفقر في الريف
منغوليا	-	القضاء على الفقر
ميانمار	-	مبادرات على صعيد القواعد الشعبية
ناميبيا	-	برنامج للمأوى
هايتي	-	تخفيف الفقر
الهند	-	اختبارات توعية في مجال التنمية البشرية المستدامة

العمالة المستدامة للمعيشة		
بوتان	-	تنمية الموارد البشرية
بيلاروس	-	مشروع لإيجاد فرص عمل
تشاد	-	دعم مباشري الأعمال الحرة
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	-	نقل التكنولوجيا في التنمية الزراعية الريفية
	-	تقديم المساعدة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
	-	تنمية المشاريع الصغيرة وتوليد فرص عمل
تنزانيا	-	برناج متكامل لتطوير مصائد الأسماك
السلفادور	-	مشروع لصغار المزارعين
سيراليون	-	مشروع طرق ريفية
غينيا	-	تنمية القطاع الخاص
فنزويلا	-	برنامج لتوليد فرص عمل
كينيا	-	ايجاد عمل للمعوقين
ليبيا	-	إيجاد فرص عمل للشباب اليتامى المحرومين اقتصاديا
مدغشقر	-	إنتاج الأسماك في حقول الأرز
المكسيك	-	دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
ناميبيا	-	انتاج مستدام للأسماك
الهند	-	برنامج لصناعة الجوت

المـــرأة		
الأرجنتين	-	مساعدة الأمهات والأطفال ذوي الدخل المنخفض
إكوادور	-	المساعدة الذاتية للمرأة والنهوض بها في إطار المجتمع المحلي
تركيا	-	مشاركة المرأة في التنمية الوطنية
الجزائر	-	مشاركة المرأة في التنمية
غانا	-	تعزيز الفرص المتاحة للمرأة
كمبوديا	-	توسيع الفرص الاقتصادية للمرأة
مدغشقر	-	تدريب المرأة على الوظائف الانتاجية
موزامبيق	-	مساعدة مباشرات الأعمال الحرة
مولدوفا	-	كبح العنف الموجه ضد المرأة
نيبال	-	مشاريع للمرأة لدعم السياحة

البيئة

على الصعيد العالمي/الإقليمي

مشروع تطوير منطقة تومين

مشروع مجرى هيدروفيا المائي

برنامج للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

دعم حماية طبقة الأوزون (٤٠ بلدا)

اتفاقية مكافحة التصحر

التعاون في جنوب آسيا في مجال الطاقة، وتقاسم المياه، والفضلات السامة

دعم برنامج عمل برنادوس

ادارة المنطقة الساحلية - البحر الأحمر

حماية النظام الأيكولوجي في القطب الشمالي

إنشاء شبكة دولية للطاقة المائية الصغيرة

على الصعيد الوطني

الأردن	-	**تحسين ادارة الأحراج والمراعي**
أوغندا	-	**برنامج إمداد المجتمعات المحلية بالمياه**
بنما	-	**خطة عمل للغابات المدارية**
توفالو	-	**تخزين المياه وحفظها**
جمهورية كوريا	-	**ادارة متكاملة للآفات**
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	-	**تكنولوجيا لتوسيع نطاق الطاقة**
الصين	-	**برنامج شبكة التنمية المستدامة**
فنزويلا	-	**التنمية المستدامة للموارد الطبيعية المتجددة**
كوبا	-	**تكنولوجيا جديدة لتجهيز الفضلات لعلف الخنازير**
كوستاريكا	-	**حماية الغابات**
مدغشقر	-	**مكافحة تآكل التربة في المرتفعات**
الهند	-	**حماية الأوزون**

مبادرات في مجال الحكم (حقوق الإنسان، والعملية الانتخابية)		
إكوادور	-	تثقيف الجيش في مجال حقوق الإنسان
بابوا غينيا الجديدة	-	دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم
تشاد	-	دعم العملية الانتخابية
تنزانيا	-	دعم الانتخابات
رواندا	-	إصلاح النظام القضائي
زامبيا	-	برنامج إزالة المركزية
فييت نام	-	وضع إطار مفاهيمي لإصلاح الإدارة العامة وتعبئة الموارد
قيرغيزستان	-	دعم الانتخابات
موزامبيق	-	صندوق السلام
		دعم أول انتخابات
نيكاراغوا	-	مشاركة المجتمع في تعزيز الديمقراطية
هايتي	-	دعم تطوير الحكم

- - - - -